وصل في المتوسط إلى 7٪ لنحو 51 شركة معلنة عن نتائجها المالية للعام 2019

عائد توزيعات الأسهم الكويتية الأفضل لمن يملك سيولة

المحرر الاقتصادي

بدأت البورصة الكويتية في التلويح بالعديد من الفرص للمستثمرين طويلي الأجل، حيث ارتفع العائد على التوزيعات النقدية للأسهم المدرجة بسبب تراجع أسعار هذه الأسهم في الأزمة الحالية.

وبحسب قائمة أعدتها «الأنباء» فقد بلغ متوسط عائد التوزيعات النقدية لنحو 51 شركة يقارب 7٪، وهو عائد مرتفع نسبيا لمن يملك سيولة يريد استثمارها، خصوصا في ظل تراجع باقي العوائد كالعقار والودائع وغيرها.

وتصل إجمالي قيمة التوزيعات النقدية التي تم الإعلان عنها لهذه الشركات إلى 930 مليون دينار – بما يعادل 3 مليارات دولار – تمثل ما يزيد على 45٪ من إجمالي أرباح الشركات المعلنة (حتى كتابة التقرير). وكان القيمة السوقية قد انخفضت بشكل حاد إلى نحو 20 مليار دينار لتفقد نحو 25٪ من قيمتها البالغة 25,6 مليار دينار، والمسجلة في الأسبوع الأخير من فبراير الماضي، ما رفع من عوائد هذه الشركات.

أفضل العوائد

وهناك أسباب عدة تجعل العوائد على التوزيعات النقدية للأسهم الكويتية التي أقرت توزيعات وانخفضت أسعار أسهمها بشكل حاد بين الأفضل الآن يمكن اختصارها كالتالي:

– يتراوح العائد على الودائع المصرفية حول 1٪ بعدما خفض بنك الكويت المركزي سعر إعادة الشراء لليلة واحدة، والذي يعد المعيار لتحديد الفائدة على الودائع لدى البنوك الكويتية 100 نقطة أساس على أثر خفض الفيدرالي الأميركي الفائدة بنسبة 1٪.

– يبلغ العائد على الاستثمار العقاري لكل من العقارات الاستثمارية والتجارية نحو 7٪ – في حالة وصول معدل الاشغال 100٪ طوال العام – بحسب التقرير الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي. ويتوقع أن يتراجع الاشغال في حال بدأت الشركات والمستأجرين في التخلف عن سداد الإيجارات الشهرية وترك أماكنها مع توقعات اغلاق المتاجر والشركات الصغيرة والمتوسطة.

– تراجع العائد على السندات السيادية لينخفض إلى مستويات تاريخية بعدما وصل معدل الفائدة الأميركية إلى مستوى 0 – 0,25٪، ما أدى لانخفاض عائد السندات الأميركية لاجل 10 سنوات إلى أقل من 1٪.

– تراجع القيمة السوقية لاغلب العملات الرقمية واشهرها البتكوين والتي فقدت نصف قيمتها السوقية منذ بداية العام لتصل إلى مستويات 6 آلاف دولار للوحدة.

فرص مصرفية

وتبدو الفرص في الأسهم المصرفية جيدة، حيث وصل متوسط العائد على التوزيعات النقدية لأسهم 8 بنوك كويتية مدرجة أعلنت عن توزيعات نقدية عن العام المالي 2019 إلى 4,2٪ بارتفاع يقارب 40٪ مقارنة بمتوسط العائد البالغ 3٪ مطلع العام الحالي، وقبل أقل من 3 أشهر فقط. وقد تراجعت أسعار أسهم البنوك الكويتية منذ النصف الثاني من فبراير الماضي بشكل حاد على اثر تداعيات انتشار فيروس كورونا الوبائي والانخفاض الحاد في اسعار النفط والتي تتراوح بين 20 و30 دولارا للبرميل. وتصدرت البنوك «برقان» بعائد 5,7٪ يليه «الأهلي المتحد» بعائد 5,6٪ ثم بنك الخليج بعائد 5,2٪.

التوزيعات النقدية للبنوك الثمانية 500 مليون دينار بما يعادل 53٪ من إجمالي قيمة التوزيعات النقدية لكافة الشركات المدرجة التي أعلنت عن نتائجها المالية. وكالعادة تصدر بنك الكويت الوطني القائمة بتوزيعات بلغت قيمتها 226,3 مليون دينار ليستحوذ على 45٪ من إجمالي توزيعات القطاع المصرفي، ونحو 24٪ من إجمالي قيمة التوزيعات النقدية لكافة الأسهم المدرجة. وتلاه في المركز الثاني بيت التمويل الكويتي بتوزيعات نقدية بقيمة 138 مليون دينار تمثل 28٪ من إجمالي توزيعات القطاع المصرفي ونحو 15٪ من إجمالي توزيعات الأسهم المدرجة.

أعلى التوزيعات

وتصدرت المجموعة التعليمية القابضة أفضل العوائد على التوزيعات النقدية بالبورصة الكويتية وبلغت إجمالي قيمة عن العام المالي 2019 والذي ينتهي لدى الشركة في 31 أغسطس حيث بلغ نحو 22٪ على أساس قيمة سوقية 274 فلسا للسهم.

وجاءت الكويتية للاستثمار في المركز الثاني بعائد 14,4٪ بعدما أقرت الجمعية العمومية للشركة توزيع 15 فلسا للسهم، فيما جاء سهم شركة أصول للاستثمار في المركز الثالث بعائد 13,3٪، تلاه سهم مجموعة الامتياز بعائد على التوزيع وصل إلى 10,5٪.

وقد تراوح العائد على التوزيعات النقدية لثمانية أسهم بين 9 و10٪ وهي المركز وأركان وبورتلاند ومبرد واستثمارات وم الأعمال والمعامل.

توضيح: لا يعتبر هذا التحليل دعوة للشراء او البيع او الاحتفاظ بالأسهم انما هو مجرد قراءة تحليلية قد تتغير تباعا بحسب مسار الأزمة الحالية.

خصص أمس آخر إصدار بقيمة 240 مليون دينار لأجل 6 أشهر بعائد 1,375٪

«المركزي» يخفّض العائد على سندات التورق 1,5٪

مصطفى صالح

أعلن بنك الكويت المركزي أمس عن تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق البنك المركزي بقيمة إجمالية بلغت 240 مليون دينار لأجل 6 أشهر وبمعدل عائد 1,375٪، ليخفض بذلك البنك المركزي العائد على هذا النوع من السندات بنحو 1,5٪، مقارنة بعائد آخر إصدار لأجل 6 أشهر في 7 يناير الماضي بـ 2,875٪. ويقابل هذه السندات استحقاق لسندات أخرى بقيمة 240 مليون دينار كان «المركزي» قد أصدرها في 1 أكتوبر 2019 لأجل 6 أشهر بعائد 3,125٪. وكان البنك المركزي قد طرح آخر إصدار لسندات وتورق مقابل في 24 مارس 2019 بقيمة 200 مليون دينار لأجل 3 أشهر وبعائد 1,25٪.

96 ساعة حدّ أقصى لمغادرة الشاحنات

مرور شاحنات السلع الأساسية فقط عبر المنافذ البرية السعودية

أحمد مغربي

أصدرت الإدارة العامة للجمارك تعليمات جمركية جديدة بشأن دخول قائدي شاحنات نقل البضائع الترانزيت عبر جميع المنافذ البرية للملكة العربية السعودية، وذلك بالتزامن مع الإجراءات الاحترازية الصحية التي اتخذتها المملكة مع انتشار فيروس كورونا المستجد.

وجاء في القرار انه يقتصر مرور شاحنات الترانزيت عبر المنافذ البرية على نقل السلع الأساسية (الغذائية والدوائية والإغاثية) ويسمح بمرور الشاحنات الفارغة التي سبق مروها بأراضي المملكة فقط.

وأشار الى انه تم منح سائقي شاحنات الترانزيت مهلة 96 ساعة لمغادرة المملكة بعد الدخول وأن تتولى وكالة الشؤون الأمنية الاعتماد على أنظمة التتبع وتطبيق الغرامات المالية على المخالفين مع الاستمرار في استكمال الإجراءات المتبعة عند تعطل الشاحنات.

«سفن» تمدد عقدين بـ 21 مليون دولار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عن تمديد عقود بقيمة تقترب من 21 مليون دولار مع كل من شركة نفط الكويت وقيادة الجيش الأميركي.

وقالت «سفن» في بيان للبورصة أمس، إن العقد الأول بقيمة 3,28 ملايين دينار، وتم تمديده مع شركة نفط الكويت.

وأوضحت أن العقد المشار إليه خاص بمشروع تزويد أيدي عاملة فنية متخصصة للأسطول البحري التابعة لعمليات «نفط الكويت» البحرية.

وذكرت «سفن» أن مدة العقد 12 شهرا اعتبارا من 1 فبراير 2020 وحتى 31 يناير 2021.

أما العقد الثاني، فتبلغ قيمته 10,28 ملايين دولار ولمدة 12 شهرا اعتبارا من 29 مارس 2020 حتى 28 مارس2021.

ونوهت بأن العقد الثاني خاص بمشروع حفظ وصيانة السفن العائدة للجيش الأميركي المتمركزة في قاعدة محمد الأحمد البحرية.

وقالت الشركة إن العقدين سيكون لهما أثر على المركز المالي لـ«سفن»، وذلك بتحقيق أرباح تشغيلية سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة للأعوام 2020 – 2021.

تؤهلها لامتصاص الصدمات والتعامل مع أزمة كورونا والظروف الاستثنائية

اتحاد المصارف: البنوك الكويتية تتمتع بالقوة والمتانة المالية

أكد اتحاد مصارف الكويت أن البنوك المحلية تتابع جميع التطورات ليس فقط على مستوى الكويت وإنما على مستوى العالم، ولا شك أن الاقتصاد العالمي يمر بحقبة تاريخية غير مسبوقة، وتواجه جميع دول العالم ومنها الكويت، التداعيات الاقتصادية الناجمة عن إجراءات مواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد، وما قد يترتب على ذلك من أزمة عالمية كبيرة.

وعلى الرغم من أن العالم مازال في خضم بدايات الأزمة، حيث لم يتضح بعد حجم وعمق وأبعاد تأثيرها حتى الآن، إلا أن الاتحاد يود التأكيد على أن البنوك المحلية لديها من الكوادر الفنية وتتمتع بالقوة والمتانة والمستويات العالية من مؤشرات السلامة المالية التي تؤهلها لامتصاص الصدمات والتعامل مع هذه الأزمة والظروف الاستثنائية ومواجهة مختلف التحديات سواء في إطار بيئة العمل المصرفي أو تلك الناتجة عن صدمات تجارية أو مالية إقليمية وعالمية سيكون لها تداعياتها على أوضاع الاقتصاد الكويتي.

ويؤكد الاتحاد أن تاريخ القطاع المصرفي الكويتي في التعامل مع الأزمات على مدار العقود الماضية يبرهن على قدرته على تجاوز تداعيات هذه الأزمات، والتي كان آخرها الأزمة المالية العالمية في عام 2008 والانعكاسات السلبية لانخفاض أسعار النفط التي بدأت منذ عام 2014، حيث أثبتت البنوك المحلية قدرة فائقة على مواصلة النمو وتحقيق الأرباح في ظل السياسات الاستباقية الحصيفة لبنك الكويت المركزي وفي إطار متوازن من تعليماته التحوطية التنظيمية والرقابية.

كما يؤكد الاتحاد أن إدراك البنوك المحلية التام لتداعيات الأزمة المتوقعة، وما سيترتب عليها من أعباء، لم يمنعها من استشعار مسئوليتها الوطنية في مؤازرة مؤسسات الدولة فيما تتخذه من إجراءات لمواجهة فيروس كورونا المستجد، والتعاطف مع عملائها من الأفراد والشركات في هذه الظروف الاستثنائية وغير المسبوقة التي تمر بها البلاد والعالم أجمع، من خلال اتخاذ قرارات لتخفيف الأعباء التي تثقل كاهلهم في هذه الظروف الدقيقة.

السعودية ستظل أكبر سوق للتمويل الإسلامي بالعالم العام الحالي

«موديز»: 180 مليار دولار حجم إصدارات الصكوك في 2020

قال وكالة موديز للتصنيف الائتماني إنه من المتوقع أن يستمر توسع سوق التمويل الإسلامي في عام 2020 وما بعده نظرا لما تقدمه دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا من دعم لتنمية المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، رغم انتشار فيروس كورونا الذي قد يعرقل إصدار الصكوك.

وقال نائب الرئيس مسؤول ائتمان أول لدى موديز نيتيش بوجناغاروالا: «نتوقع أن يبقى حجم إصدار الصكوك مستقرا هذا العام وأن يصل إلى نحو 180 مليار دولار، كما سيشهد سوق التأمين التكافلي نموا مستقرا نظرا لزيادة أقساط التأمين في الأسواق الحديثة».

وأضافت الوكالة: في الوقت ذاته ان المخاطر السلبية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا تبقى في ارتفاع، حيث قد تؤدي الإضرابات الحالية في حال بقائها لوقت طويل إلى عزوف المصدرين عن السوق.

وأشارت إلى أن سوق التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية سيبقى الأكبر في العالم، بينما سيستمر القطاع في التوسع في ماليزيا. ورأت موديز أن الاندماجات بين البنوك الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي سيحفز الزيادات الحادة غير المتكررة في الأصول، كما حدث في عام 2019.

وسيستمر التركيز على صناعة الصكوك وستزداد إصدارات حكومات الأسواق المالية الإسلامية الأساسية.

ولفتت إلى أن الاحتياجات الناتجة عن العجز التمويلي لبعض حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، ستقدم الدعم أيضا لنمو الصكوك وسط انخفاض أسعار النفط وزيادة احتياجات إعادة تمويل الصكوك.

وزاد معدل انتشار المصارف الإسلامية في الأسواق المالية الإسلامية الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا وإندونيسيا وتركيا، إلى 31,2٪ في سبتمبر عام 2019 مقارنة بـ 25,5٪ في عام 2013، بينما زاد إصدار الصكوك العالمية السنوية إلى 179 مليار دولار، مقارنة بـ 131 مليار دولار.

بورصة الكويت أنهت التداولات على التباين والسيولة إلى 28,7 مليون دينار

تراجع البورصات الخليجية

وسط تفضيل المستثمرين لـ «الكاش»

مصطفى صالح

أنهت مؤشرات بورصة الكويت تعاملاتها بجلسة أمس على تباين أدائها، حيث أغلق المؤشر العام علي ارتفاع بنسبة 0,02٪ بدعم من ارتفاع السوق الأول بنسبة 0,29٪، مقابل انخفاض مؤشر رئيسي 50 بنسبة 1,02٪ ومؤشر السوق الرئيسي 0,66٪، فيما ارتفعت السيولة بنسبة 14٪ لتبلغ مستوى 28,7 مليون دينار، مقارنة بـ 25,1 مليون دينار بالجلسة السابقة.

وتراجعت أحجام التداول بنسبة 6,8٪ إلى 99,6 مليون سهم مقابل 106,87 ملايين سهم بجلسة أول من أمس، وسجلت مؤشرات 3 قطاعات ارتفاعا، جاء بصدارتها الاتصالات بنمو 2,45٪، فيما تراجعت 7 قطاعات أخرى يتصدرها الخدمات الاستهلاكية بانخفاض 1,56٪.

على صعيد الأسهم، تصدر «وثاق» القائمة الخضراء بنمو 10٪، بينما تصدر سهم «العيد» القائمة الحمراء متراجعا بنحو 9,6٪، بينما حقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 5,84 ملايين دينار مرتفعا 0,32٪، فيما تصدر سهم «KIB» أنشط الكميات بتداول 17,19 مليون سهم متراجعا 0,51٪.

وعلى صعيد الأسواق الخليجية، فقد شهدت أغلب البورصات الخليجية تراجعا بنهاية تداولات أمس، وسط تفضيل المستثمرين للسيولة مع تراجع النفط والذهب، حيث تراجع مؤشر السوق الرئيسية السعودية تاسي على نحو طفيف بلغ 0,05٪ ليغلق عند 6373,29 نقطة.

وفي الإمارات، تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 3,47٪ ليغلق عند 3744,13 نقطة، محققا بذلك أكبر تراجع بين الأسواق الخليجية. وجاء هذا التراجع بسبب هبوط سهم بنك أبوظبي الأول بنسبة 5٪ إلى 9,88 دراهم، وتراجع سهم مجموعة اتصالات بنسبة 3,1٪ إلى 13,74 درهما.

وتراجع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 2,32٪ ليغلق عند 1789,6 نقطة، وذلك بعد هبوط سهم إعمار بنسبة 4,11٪ ليغلق عند 2,33 درهم، وسهم بنك دبي الإسلامي بنسبة 3,95٪ ليغلق عند 3,64 دراهم.

وتراجع مؤشر مسقط بنسبة 0,36٪ ومؤشر سوق البحرين بنسبة 0,51٪.

الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي

إغلاق 30 مارس 2020

بورصة الكويت	5,116.42	0.29% ▲
السوق المالية السعودية	6,373.29	0.05% ▼
سوق دبي المالي	1,789.60	2.32% ▼
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	3,744.13	3.47% ▼
بورصة قطر	8,282.66	1.76% ▼
سوق مسقط للأوراق المالية	3,467.40	0.36% ▼
بورصة البحرين	1,355.44	0.51% ▼

© AFP